## مقدمة:

وفقاً لتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وإلى نظام الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً لتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ولائحته التنفيذية، واستنادًا إلى قرار الهيئة رقم (416) تاريخ 1441/9/12هـ، باعتماد إجراءات اطلاق خدمات او منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين أو مشاركة البيانات الشخصية، أعدت الهيئة وثيقة "معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية".

تحدد الوثيقة الحالات التي لا يلزم فيها مقدم الخدمة في قطاع الاتصالات والفضاء والتقنية من اجراء "تقييم التأثير على الخصوصية"، عند إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية حسب وثيقة "إجراءات اطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية أو مشاركة البيانات الشخصية"، وتنطبق على مقدمى الخدمة في القطاعات التابعة للهيئة.

المصطلحات الواردة في هذه الوثيقة ينطبق عليها التعاريف الواردة في وثيقة "إجراءات إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية أو مشاركة البيانات الشخصية".

## معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية:

- أ. لا يلتزم مقدم الخدمة بإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية بالكامل عند اطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين التي ينطبق عليها أي من الآتي:
- 1) الخدمات أو المنتجات المشابهة لخدمات أو منتجات سبق اجراء تقييم مخاطر الخصوصية لها بنتائج مقبولة وسبق للهيئة اتخاذ قرار بشأنها على النحو المقبول.
- 2) الخدمات المطلقة محدودة النطاق لغرض إثبات الجدوى من الخدمة (على أن تتم معالجة البيانات لعدد محدود من الأشخاص)
- ب. لا يلتزم مقدم الخدمة بإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية بالكامل عند مشاركة البيانات الشخصية للمستخدمين التي ينطبق عليها أي من الآتي:
- البیانات المشارکة بشکل مشابه لعملیة مشارکة سبق اجراء تقییم مخاطر
  الخصوصیة لها بنتائج مقبولة وسبق للهیئة اتخاذ قرار بشأنها على النحو
  المقبول.
- 2) البيانات المشاركة مع الجهات المختصة لأغراض نظامية مع وجود مسوغ نظامى.

في حال عدم الحاجة فإنه يكتفى بتحديد المعلومات الأساسية كالغرض والمسوغ وتقييم الضرورة والتناسب لنطاق وطبيعة المعالجة، وذكر الخدمة المشابهة، وذلك في نموذج الإشعار الموجود في الملحقات، ورفعه للهيئة.

عند الحاجة لإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية، يتم تنفيذها حسب وثيقة "دليل تقييم الخصوصية لمقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.".

## ملحق: نموذج إشعار الهيئة

اسم الجهة
التاريخ
وصف المعالجة
الغرض من لمعالجة، والمسوغ النظامي لها
تقييم الضرورة والتناسب لنطاق وطبيعة المعالجة
مدى الحاجة لإجراء عملية تقييم الخصوصية، ومبررات ذلك
مختص خصوصية البيانات المسؤول
اعتماد قائد فريق تقييم الأثر على البيانات الشخصية (DPIA lead).